S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/976
14 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جاكرتا وديلي
٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

أولا - أهداف البعثة

١ - كلفت بعثة مجلس الأمن التي أوفدت إلى جاكرتا وديلي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بمهمة إجراء مناقشة مع حكومة إندونيسيا بشأن الخطوات المحددة من أجل تنفيذ اتفاق ٥ أيار/ مايو بالطرق السلمية. وكان على البعثة أن تعلن عن الترحيب بما تعهدت به حكومة إندونيسيا بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق ٥ أيار/ مايو (S/1999/513)، ولكن كان عليها أيضا أن تلاحظ أن الجهود التي بذلتها الحكومة حتى الآن لم تمكن من الحيلولة دون تزايد حدة العنف في الإقليم. وكان على البعثة أن تعرب عن قلقها بوجه خاص إزاء حملة العنف الأخيرة الموجهة ضد بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وأن تحث حكومة إندونيسيا على كفالة توفير الأمن والسماح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية بتنفيذ الولاية المنوطة بها دونما عائق. وطُلب إلى البعثة أن تشدد على حقيقة أن شعب تيمور الشرقية قد أعرب عن اختياره الواضح تأييدا للاستقلال، وأنه لا بد من احترام إرادته، وأن المجتمع الدولي يتطلع إلى العمل مع حكومة إندونيسيا من أجل نيل تيمور الشرقية الاستقلال.

ثانيا - تشكيل البعثة

٢ - تشكلت البعثة من الأعضاء التالين:

السفير مارتن أندجابا (ناميبيا)، رئيس البعثة

السفير هاشمي أجام (ماليزيا)

الوزير ألفونس هامر (هولندا)

السفير دانيلو تورك (سلوفينيا)

السفير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السيد فرانشيسك فيندريل (الأمانة العامة للأمم المتحدة)، نائب الممثل الشخصي للأمين العام.

99-26218 140999 140999

ثالثا- برنامج وموجز وقائع الاجتماعات

٣ - اجتماعات الإحاطة الإعلامية التي نظمتها الأمم المتحدة وموظفو بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية (٨ أيلول/سبتمبر) - بيَّن الموظفون في اجتماعات الإحاطة الإعلامية بصورة قاطعة تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في تيمور الشرقية منذ إعلان نتيجة الاقتراع، بما يتناقض مع محاولة السلطات الإندونيسية إعطاء صورة مطمئنة. ولم تدع هذه المعلومات وغيرها أدنى شك لدى بعثة مجلس الأمن في تواطؤ عناصر كبيرة في السلطات العسكرية وسلطات الشرطة في تنظيم ودعم الأعمال التي قامت بها المليشيات.

٤ - الاجتماع مع وزير الخارجية العطاس (٨ أيلول/سبتمبر) - نقلت بعثة مجلس الأمن إلى وزير الخارجية العطاس ما يشعر به مجلس الأمن من قلق بالغ إزاء الحالة الراهنة في تيمور الشرقية، وأعربت عن رغبتها في العمل مع حكومة إندونيسيا بروح عملية وتعاونية من أجل معالجة الحالة الأمنية والإنسانية. وشددت البعثة على ضرورة كفالة السماح لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية ومنظمات الإغاثة الدولية بالعودة إلى تيمور الشرقية والاضطلاع بمهامها على الوجه التام. وأشير إلى أن الانسحاب النهائي لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية سوف يعطي رسالة بالغة السوء عن فشل الحكومة في تحقيق استقرار الحالة. وأعرب وزير الخارجية العطاس عن مشاطرة إندونيسيا القلق إزاء الأزمة في تيمور الشرقية، لكنه أصر على أن الحكومة، وإن كانت ترحب بأي مساعدة في توفير الإغاثة الإنسانية، فإنها لا تفكر في أي وجود عسكري أجنبي في تيمور الشرقية قبل اجتماع البرلمان الإندونيسي وتناول نتائج استطلاع رأي الشعب. وإلى أن يتم ذلك، ينبغي إتاحة الفرصة لإندونيسيا لكي تحسم الحالة الأمنية. وشددت بعثة مجلس الأمن على أنه إذا ما استمرت الحالة في التدهور مع عدم قبول الحكومة بعرض المساعدة المقدم من المجتمع الدولي، فإن إندونيسيا ستكون عرضة لانتقاد دولي شديد.

٥ - الاجتماعات المعقودة مع السلك الدبلوماسي في جاكرتا (٨ و ١٠ أيلول/سبتمبر) - ناقشت البعثة الحالة الراهنة في تيمور الشرقية مع السفراء المقيمين في جاكرتا. وشدد عدد من السفراء بقوة على تواطؤ القوات العسكرية وقوات الشرطة الإندونيسية في الأعمال التي قامت بها الميليشيا، وأشاروا إلى وجود حملة منسقة لتخليص الإقليم من أي وجود أجنبي. وأعرب أيضا عن القلق من أن الحكومة لم تعد لها أي سيطرة على العناصر العسكرية، على الأقل فيما يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية، حيث يقوم العسكريون عن عمد بمخالفة سياسة الحكومة. وأعرب السفراء عن تأييدهم القوي لفكرة قيام بعثة مجلس الأمن بزيارة تيمور الشرقية. وأعربوا عن شكوكهم في أن توافق حكومة إندونيسيا على التعاون مع قوة أمن دولية في تيمور الشرقية. وفي أعقاب زيارة بعثة مجلس الأمن إلى تيمور الشرقية، أبلغ السفراء بما توصلت إليها البعثة من نتائج.

٦ - الاجتماع مع السيدة ميغاواتي سوكارنوبوتير (٨ أيلول/سبتمبر) - أوضحت البعثة أهدافها، وطلبت إلى السيدة ميغاواتي الكف عن اعتبار أي رغبة تبديها حكومة إندونيسيا في قبول وجود قوة أمن دولية

بمثابة عصا ترفعها في وجه الحكومة. ووافقت على ذلك، لكنها رفضت أن تعلن على الملأ تأييدها لفكرة التدخل الدولي. وانتقدت الرئيس حبيبي بقوة لموافقته على عملية اتفاق ٥ أيار/مايو في الوقت الذي بدأت تخبو فيه، حسبما ادعت، شرعيته كزعيم لإندونيسيا. ورفضت البعثة الدخول في جوانب سياسية داخلية.

٧ - اجتماعان مع السيد زانانا غوسماو (٩ و ١٢ أيلول/سبتمبر) - ناشد السيد غوسماو بعثة مجلس الأمن بأقصى قدر من القوة أن تبادر على الفور بالعمل على إنقاذ الأرواح في تيمور الشرقية. وأكد بصورة قاطعة أن تيمور الشرقية ليست في حالة حرب أهلية، بل أنها بالأحرى تعاني مما يصل إلى حد أن يكون حملة يقودها العسكريون للقضاء على أهالي تيمور الشرقية وإشاعة الخراب في مدنها، ربما بنية تقسيم الإقليم. وأفاد أن ١٢ كتيبة من كتائب القوات المسلحة الإندونيسية قد دخلت إلى الإقليم من تيمور الغربية، وقال إنه اذا ما وصل هذا "الغزو" إلى الحدود الغربية القصوى لمواقع تمركز "فالنتيل" الأربعة، فإن "فالنتيل" لن يكون أمامها خيار سوى الدفاع عن نفسها. وهناك حاليا آلاف من المشردين داخليا الذين يلتمسون اللجوء في مواقع التمركز. وعقب زيارة البعثة إلى ديلي، زار ممثلو البعثة السيد غوسماو لإطلاعه على الحالة على أرض الواقع. وعندما أصبح واضحا أن حكومة إندونيسيا على وشك أن تعلن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي، كان ذلك مشجعا للسيد غوسماو على إصدار بيان متوازن يتسم بلهجة المصالحة.

٨ - اجتماع مع الرئيس حبيبي (٩ أيلول/سبتمبر) - نقلت البعثة إلى الرئيس أن الحالة في تيمور الشرقية قد تجاوزت بدرجة كبيرة الحدود المقبولة، وطلبت إليه أن ينظر في عرض المساعدة المقدم من المجتمع الدولي. ورفض الرئيس حبيبي أي وجود عسكري أجنبي قبل أن يتخذ البرلمان الإندونيسي قرارا بشأن نتيجة الاستطلاع. وقال إن ذلك من شأنه أن يبعث برسالة خاطئة إلى الإندونيسيين فيما يتعلق بالعسكريين، كما ينطوي على خطر "بلقنة" إندونيسيا. وشددت البعثة على النقطة الجوهرية ومفادها أن درجة ثقة مجلس الأمن في التدابير الإندونيسية ترتبط ارتباطا مباشرا بمدى قدرة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على الانتشار وممارسة مهامها بصورة طبيعية. ووافق الرئيس على أن من الضروري الإبقاء على بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، وقال إنه سيتم مضاعفة التدابير الأمنية لحراسة مقر البعثة وتلبية احتياجاتها من المياه والغذاء. وتوصلت البعثة إلى اتفاق مع الرئيس على أن تسافر إلى ديلي، لتقييم الحالة على الطبيعة من ناحية، ولإظهار دعمها لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية من ناحية أخرى. وعلى سبيل التحضير للمرحلة الثالثة، أشارت البعثة إلى أن التعجيل بإعداد العنصر الأمني كجزء من مسؤولية الأمم المتحدة عن الإقليم سيكون من شأنه أن يسهم في استتباب الأمن في المرحلة الثانية. ورفض الرئيس حبيبي الفكرة.

٩ - اجتماع مع وزير الدفاع الجنرال ويرانتو وهيئة الأركان العامة (٩ أيلول/سبتمبر) - في حين أقر الجنرال ويرانتو بوجود مشاكل في تيمور الشرقية، فإنه قال إن القوات المسلحة الإندونيسية ملتزمة بمعالجة الموقف، مهما بلغت درجة تعقيده. وقال إنه عقب إعلان نتائج الاقتراع، اندلعت أعمال العنف من جانب الفئات المناصرة للاندماج، التي كان القلق يساورها مما كانت تعتبره سلوكا منحازا من قبل موظفي بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وزاد من تعقيد الموقف أن عددا كبيرا من رجال الشرطة

والعسكريين في تيمور الشرقية هم من التيموريين الشرقيين المحليين، وكان "أمرا مفهوما" على حد تعبيره أن يقفوا ضد الاستقلال. وأشار إلى أن الفروق اللغوية والثقافية، مقترنة بحجم الإقليم، قد زادت من صعوبة المسؤولية الواقعة على القوات المسلحة الإندونيسية. وأعرب الجنرال ويرانتو عن ثقته التامة في أن فرض الأحكام العرفية سيتيح لقواته إضفاء الاستقرار على الموقف والبدء في الاهتمام باحتياجات اللاجئين. وأعرب عن رأي مفاده أن سخط العناصر المناصرة للاندماج على بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية كان شديدا بحيث أن مجيء قوات الأمم المتحدة في المرحلة الحالية لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة. وردت البعثة على كل ما ساقه من حجج، وأشارت إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب حكومة إندونيسيا. كما أن التقارير الإخبارية التي وردت أثناء الاجتماع عن حدوث أعمال عنف ضد مقر بعثة الأمم المتحدة أوضحت بجلاء أن ثقة الجنرال لم تكن في محلها.

١٠ - اجتماع مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الإندونيسية (١٠ أيلول/سبتمبر) - التقت مجموعة من رؤساء المنظمات غير الحكومية الإندونيسية مع اثنين من أعضاء البعثة لنقل ما يساورهم من قلق ولمناقشة الموقف في تيمور الشرقية معهما. وقدمت المجموعة بيانا مشتركا وقعته ١٥ من المنظمات غير الحكومية يدعو إلى ما يلي: أن يعقد مجلس الأمن اجتماعات فورية لاتخاذ قرار بإرسال قوة لحفظ السلام إلى تيمور الشرقية؛ قيام حكومة إندونيسيا باتخاذ إجراءات محددة لوقف أعمال العنف في تيمور الشرقية من خلال الامتثال لاتفاق ٥ أيار/ مايو وإلقاء القبض على أفراد الميليشيا؛ وأن ترفع حكومة إندونيسيا على الفور حالة الأحكام العرفية المعلنة في تيمور الشرقية.

١١ - زيارة ديلي (١١ أيلول/سبتمبر) - عقدت البعثة اجتماعات مفيدة للغاية مع القادة العسكريين المحليين، وقامت بجولة في البلدة، وزارت مقر بعثة الأمم المتحدة. والتقت البعثة أيضا بالأسقف ناسيمنتو. ورغم أنه لم تقع أية حوادث أمنية أثناء الزيارة، فإن البعثة غادرت البلدة ولديها إحساس شديد بالصدمة من الدمار الذي وقع، والقلق إزاء حدة إحساس بعثة الأمم المتحدة بانعدام الأمن الذي توفره القوات المحلية، والانزعاج من الحالة اليائسة للسكان المشردين. وقامت مجموعة كبيرة من ممثلي وسائط الإعلام بعرض ذلك على العالم الخارجي. وخلال تلك الزيارة، بات واضحا أن آراء الجنرال ويرانتو قد تغيرت هي الأخرى.

١٢ - البيان الصحفي الذي أدلى به الرئيس حبيبي وزيارة البعثة للرئيس (١٢ أيلول/سبتمبر) - قبل وقت قصير من زيارة مقررة للبعثة، أعلن الرئيس حبيبي للصحافة أنه في حين بذلت القوات المسلحة الإندونيسية أقصى ما في وسعها وسط ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد لإضفاء الاستقرار على الحالة في إندونيسيا، فإن عليها أن تسلم بأن هناك حدودا لما يمكنها أن تحققه أكثر من ذلك. ولذلك، فقد أبلغ الأمين العام باستعداد إندونيسيا غير المشروط "لقبول قوات دولية لحفظ السلام تساهم بها دول صديقة من خلال الأمم المتحدة لاستعادة السلام والأمن في تيمور الشرقية، وحماية المدنيين، وتنفيذ نتيجة الاقتراع المباشر الذي أجري في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٩". وقال إن وزير الخارجية علي العطاس سيسافر إلى نيويورك للإعداد لتنفيذ ذلك الجهد التعاوني بين الأمم المتحدة وحكومة إندونيسيا.

١٣ - وخلال الاجتماع الذي عقد مع البعثة في وقت لاحق، أعرب الرئيس عن استعداد حكومته للسماح باجلاء المشردين داخليا الموجودين في مجمع بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية إلى استراليا؛ وتيسير الإنزال الجوي للأغذية وغير ذلك من الضروريات لغيرهم من المشردين داخليا في الجبال، فضلا عن ضمان عدم تعرض "فالنتيل" للهجوم من جانب الميليشيات.

رابعا - التحليل

١٤ - وصفت التقارير المقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن خلال المرحلة الأولى من الاستطلاع الشعبي كيف سمح للميليشيات المؤيدة للاستقلال الذاتي بارتكاب أعمال عنف دون عقاب. وتبين للبعثة، من خلال ملاحظاتها الخاصة والمناقشات التي أجرتها مع موظفي الأمم المتحدة، أن تلك الأنشطة ما كان يمكن أن تتم دون مشاركة فئات واسعة من الجيش الإندونيسي والشرطة الإندونيسية. وخلال الجلسات الإعلامية وصف موظفو بعثة الأمم المتحدة في جاكرتا وديلي حالات واضحة، إبان العنف الذي أعقب إجراء الاستطلاع الشعبي والذي اضطر البعثة إلى اغلاق مكاتبها الإقليمية، وقفت فيها قوات الشرطة والجيش الإندونيسي موقف المتفرج لتمكين الميليشيات من الدخول إلى المدن وشن حملات منظمة ومنسقة من الحرق المتعمد والإرهاب. وكان من أهداف ذلك إخلاء الإقليم من أي وجود دولي بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والعاملين في المجال الإنساني ووسائط الإعلام، بما يحد من الرقابة الخارجية. أما الهدف الثاني فتمثل في تنفيذ برنامج منسق للترحيل القسري تم في إطاره نقل عشرات الآلاف من سكان تيمور الشرقية إلى تيمور الغربية. وتواترت التقارير التي تفيد بمشاركة فئات عريضة من القوات المسلحة والشرطة، بصورة مباشرة، في حملة الترحيل القسري هذه. إن الطابع المنظم والمنسق لهذه الحملة، والجهود المبذولة على صعيد الإقليم لإخراج بعثة الأمم المتحدة بالقوة والتخلص من أي وجود دولي آخر، وانعدام ردود الفعل على عنف الميليشيات بالرغم من التفوق الهائل للقوات المسلحة والشرطة، هي كلها دلائل تؤيد الرأي القائل بأن أنشطة الميليشيات تنظمها وتدعمها قطاعات في القوات المسلحة الإندونيسية.

١٥ - وكان هناك فرق واضح بين الحالة على أرض الواقع والحالة في تيمور الشرقية كما قدمها الرئيس حبيبي وكبار مستشاريه. فقد اعتبروا أن العنف الذي أعقب الاقتراع سببه الساخطون من مؤيدي الاستقلال الذاتي الذين أغضبهم الانحياز الجلي لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقبية، وكفاح الجيش الإندونيسي من أجل تهدئة آخر مظاهر الصراع الطويل الأجل بين سكان تيمور الشرقية. بيد أن انتشار الخراب في الميدان ليس مرده، كما سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، السخط الشعبي أو الحرب الأهلية. بل إن هناك دلائل واضحة على أنه من الممكن كما ذكر عدد كبير من موظفي بعثة الأمم المتحدة "إذكاء نار العنف أو إطفاء جذوتها". وخلال الاجتماع الذي عقدته البعثة في ١١ أيلول/سبتمبر مع الجنرال ويرانتو وزير الدفاع، تلقت خبرا يفيد بأن الميليشيات كانت تحاول في تلك اللحظة بالذات سرقة سيارات من مجمع البعثة. وحينما أمر الجنرال ويرانتو الموظفين التابعين له بتفقد الحالة، قيل له في أول الأمر على ما يبدو بأن الحالة عادية في المجمع، وذلك بالرغم من خطورة الظروف الفعلية. وكان لدى بعثة مجلس الأمن انطباع راسخ بأن الجنرال لم يكن مهيأ للاطلاع على درجة الدمار حينما سافر إلى ديلي برفقة البعثة وقام بجولة في المدينة.

وقد تكون المعلومات الحديثة والدقيقة بشأن الحالة على أرض الواقع قد أسهمت في التغيير الذي شهدته سياسة الحكومة الإندونيسية.

١٦ - وكان من الواضح للبعثة أن الأحكام العرفية التي فرضت يوم ٧ أيلول/سبتمبر لم تنجح في تحقيق استقرار الأوضاع. ويبدو أنه لم يعد للميليشيات ما تنهبه في ديلي في وقت وصول البعثة إليها يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وبالرغم من تأكيدات السلطات بأن ضمان أمن بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية سيشكل الهدف الرئيسي للأحكام العرفية، فقد سمح لميليشيات "ايتاراك" بالمرور عبر نقاط التفتيش للقوات المسلحة والشرطة إلى جوار مجمع بعثة الأمم المتحدة. وبعد ذلك شاهد أفراد البعثة جنودا من القوات المسلحة وهم يساعدون أفراد الميليشيات في محاولتهم سرقة سيارات البعثة. وحينما تعرض ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة للتهديد المباشر وطالبوا بأن تتصرف القوات المسلحة لإيقاف أفراد الميليشيات عند حدهم، أخبرهم الجنود بأنه ليست لديهم أوامر لإطلاق النار على أفراد الميليشيات. وهذا الدليل الصريح إلى جانب الدمار الذي لحق المدينة ككل يفند الرأي القائل بأنه من الممكن للقوانين العرفية أن تحل مشكلة العنف التي طالت تيمور الشرقية.

١٧ - واتضح أيضا أن تطبيق الأحكام العرفية عجز عن الاستجابة، على النحو المناسب، للأزمة الإنسانية في تيمور الشرقية بالرغم من أن السلطات أكدت بأن ذلك يشكل أحد أهدافها. فقد خلقت حملة الإرهاب التي قادتها الميليشيات والترحيل القسري أزمة استمرت دون أن ينتبه إليها أحد ودون أن يكون بالوسع الانتباه اليها في وقت تشكيل البعثة. فلم يبلغ أحد عن دخول أعداد كبيرة من أفراد الميليشيات تيمور الشرقية انطلاقا من تيمور الغربية لتعزيز عمليات الميليشيات هناك. وانتشرت أخبار على نطاق واسع تفيد عن قيام الميليشيات بالقاء القبض على مؤيدي الاستقلال والمناضلين من أجله من بين السكان المشردين الذين يعبرون تيمور الغربية أو الموجودين فيها. كما وردت بلاغات تشير إلى أن عشرات الآلاف من سكان تيمور الشرقية الذين فروا إلى مواقع تجمع قوات "فالنتيل" وغيرها من المواقع في تيمور الشرقية هم على حافة المجاعة مما سيعرض حياتهم للخطر.

خامسا - الاستنتاجات

١٨ - لقد اتضح للبعثة بشكل متزايد، خلال زيارتها، أن الروايات التي تقدمها حكومة اندونيسيا بشأن الأحداث في تيمور الشرقية وبشأن الإجراءات التي اتخذتها إندونيسيا للاضطلاع بالمسؤوليات التي تتحملها بموجب اتفاق ٥ أيار/ مايو لا تتوافق والمعلومات التي قدمها موظفو الأمم المتحدة وكبار الممثلين الدبلوماسيين في جاكرتا وديلي، ولا تتطابق مع الأحداث على أرض الواقع. وقد أسهمت مواجهة حكومة إندونيسيا بأنها تفتقد إلى المصداقية في هذا الخصوص، في وضع سياسة ذات توجه ايجابي.

١٩ - لقد أصبح تورط فئات كبيرة من القوات المسلحة والشرطة الإندونيسية، في تيمور الشرقية، في تنظيم ودعم أعمال العنف غير المقبولة للميليشيات واضحا لأي مراقب موضوعي، واعترف به وزير الدفاع

علنا يوم ١١ أيلول/سبتمبر. ففشل قوات الدفاع عدة مرات، بالرغم من قدرتها التي لا يرقى إليها الشك، في الوفاء بالتزامات الحكومة وتأكيداتها بتوفير الأمن لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية والمنظمات الدولية والسكان عامة يعني أن السلطات الإندونيسية إما كانت غير قادرة أو غير راغبة لتهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ اتفاق ٥ أيار/ مايو تنفيذا سلميا. ولم يغير فرض الأحكام العرفية يوم ٧ أيلول/سبتمبر من هذا الوضع شيئا. وبناء على ذلك فإن التعاون بين حكومة إندونيسيا والمجتمع الدولي أساسي للتنفيذ الفعلي لذلك الاتفاق؛ ولا بد من الترحيب باعتراف حكومة إندونيسيا بذلك يوم ١٢ أيلول/سبتمبر. ويجب أن يوجه هذا الاتفاق أولا وقبل كل شيء نحو توفير الأمن وتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع فئات سكان تيمور الشرقية دون تمييز وللاجئين في تيمور الغربية.

٢٠ - ومن الناحية الإنسانية، تتسم أحوال معظم السكان في تيمور الشرقية واللاجئين في تيمور الغربية بالخطورة الشديدة. وبالرغم من ضرورة إجراء مزيد من التحليل والتقييم، فهناك حاجة ملحة إلى مواجهة هذه المشكلة وسيكون من الأمثل القيام بذلك بتعاون كامل من السلطات الإندونيسية. فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات لردع الميليشيات المؤيدة للاستقلال الذاتي عن ارتكاب المزيد من أعمال العنف ومنع الاصطدامات بينها وقوات فالنتيل المؤيدة للاستقلال.

٢١ - وهناك عدد كبير من الأدلة الظاهرية على أن انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ارتكبت منذ الإعلان عن نتائج الاقتراع يوم ٤ أيلول/سبتمبر. وهناك حاجة إلى اجراء مزيد من التحقيق في هذا الأمر. وتقرير بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية المؤرخ ١١ أيلول/سبتمر (انظر المرفق) يعد مفيدا في هذا الشأن.

٢٢ - وبالرغم من أن البعثة أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أن ضمان أمن بعثة الأمم المتحدة وقابليتها للعمل معيار هام من معايير اضطلاع إندونيسيا بمسؤوليتها، فإن السلطات المعنية سمحت بتدهور حالة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية أثناء وجود بعثة مجلس الأمن. وهناك حاجة إلى ابقاء الأوضاع الأمنية لبعثة الأمم المتحدة قيد الاستعراض المستمر والترتيب عند الضرورة لاخلاء ديلي لحين وجود قوة أمن دولية على الميدان. ويتطلب ضمان أمن المشردين داخليا الموجودين في مجمع بعثة الأمم المتحدة ورعايتهم اهتماما خاصا.

٢٣ - وتشيد بعثة مجلس الأمن برئيس بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وموظفيها وبموظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الذين لا يزالون يعملون في تيمور الشرقية ولأجلها، على ما تحلوا به من شجاعة وعزم في الحفاظ على معايير الأمم المتحدة وممارساتها في ظروف قاهرة.

٢٤ - ويمكن المضي قدما في إعداد ما ستقوم به الأمم المتحدة من إجراءات وفاء بمسؤولياتها في إطار المرحلة الثالثة من اتفاق ٥ أيار/ مايو بحيث تتوافق مع عملية تعزيز الأمن التي ستتم بفضل التعاون الدولي في مجال الأمن في المرحلة الثانية.

٢٥ - وينبغي إيلاء الاعتبار للأهمية الإقليمية والدولية التي تحظى بها اندونيسيا ولحاجة اندونيسيا إلى الدعم في عملية انتقالها إلى ديمقراطية كاملة وإلى اقتصاد سوقي ناجح. فهذا هو وقت بالغ الحساسية بالنسبة للسياسة الداخلية في اندونيسيا. غير أن مشكلة تيمور الشرقية تتطلب المعالجة في المقام الأول بسبب حدة الأزمة الإنسانية فيها ونظرا لأن الإجراءات الاندونيسية ليست فعالة حتى الآن في الاستجابة لقرارات مجلس الأمن لتنفيذ اتفاق ٥ أيار/ مايو. ويمكن الجمع بين هذين العاملين نظرا لأن تنفيذ اتفاق ٥ أيار/ مايو سيساهم في إنجاح عملية الانتقال التي تشهدها اندونيسيا.

٢٦ - لقد كُرست بعثة مجلس الأمن في المقام الأول لمساعدة حكومة اندونيسيا على بلورة فهمها لتصور المجتمع الدولي لأزمة تيمور الشرقية. وقد ساعدنا في مهمتنا بقدر كبير إدراك الحكومة أن المجتمع الدولي يعطي الأولوية لتيمور الشرقية، وأنه بصدد اتخاذ إجراء لإبداء ذلك بطريقة ملموسة. وقد جاء الإعلان الصادر عن الحكومة الاندونيسية في ١٢ أيلول/سبتمبر نتيجة لذلك. وينبغي النظر إلى أعمال بعثة مجلس الأمن في ذلك السياق الأعم.

٢٧ - تقدم البعثة التوصيات التالية التي توصلت إليها نتيجة الزيارة التي قامت بها إلى جاكرتا وديلي في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، لكي ينظر فيها مجلس الأمن:

سادسا - التوصيات

'١' ينبغي للأمم المتحدة أن تعطي الأولوية القصوى للأزمة الإنسانية الخطيرة التي تشهدها تيمور الشرقية، من حيث تقديم الاحتياجات الأساسية للسكان المشردين، بمن فيهم سكان تيمور الشرقية والإصرار على أن تسمح حكومة اندونيسيا بدخول المنظمات الإنسانية الدولية والأمم المتحدة إلى أراضيها وأن توفر لهم الأمن فيها؛

'٢' ينبغي لمجلس الأمن أن يرحب بقرار رئيس اندونيسيا بدعوة قوة دولية لحفظ السلام إلى التعاون مع اندونيسيا في إعادة السلم والأمن إلى تيمور الشرقية، وينبغي للمجلس أن يتخذ، دونما تأخير، قرارا يشكل إطارا لتنفيذ هذا المقترح؛

'٣' ينبغي للأمين العام، بناء على مشورة ممثله الخاص في تيمور الشرقية، أن ينظر في خفض قوام بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية المنتشرة في ديلي إلى الحد الأدنى، أو إجلاء هذه البعثة إذا لزم الأمر قبل وصول وحدات الأمن الدولية، شريطة اتخاذ ترتيبات مرضية لضمان سلامة وراحة الأشخاص المشردين داخليا الموجودين في المجمع السكني لبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية؛

'٤' ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الإذن لفريق متقدم من وحدات الأمن الدولية بأن يضطلع في ديلي وضواحيها بمهام عاجلة وأساسية ترتبط ببعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وتقديم اللوازم الإنسانية؛

'٥' ينبغي دعوة الأمين العام إلى تقديم خطط بشأن الإعداد المسبق لعمل الأمم المتحدة في المرحلة الثالثة بطرق تسهم في زيادة فعالية تنفيذ المرحلة الثانية في ظل الظروف الجديدة؛

'٦' ينبغي لمجلس الأمن أن يحمل حكومة اندونيسيا على الوفاء بالتزاماتها في إطار المرحلة الثانية من اتفاق ٥ أيار/ مايو، قبل وصول وحدات الأمن الدولية وبعده على السواء، مع الإصرار بصورة خاصة على إيلاء العناية الملائمة للأشخاص المشردين داخليا وتقليص دور الميليشيات ومنع نشوب أي صدامات بين الميليشيات وعناصر "فالنتيل"؛

'٧' ينبغي لمجلس الأمن أن يشرع في إجراءات التحقيق الميداني بشأن وقوع انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي في تيمور الشرقية والغربية منذ ٤ أيلول/سبتمبر.

مرفق

الدمار الذي لحق بتيمور الشرقية منذ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩: تقرير أعدته بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

١ - تشكل الأحداث التي تشهدها تيمور الشرقية منذ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ تجسيدا لأسوأ التهديدات التي تسبب فيها منظمو الحملة المؤيدة للحكم الذاتي ومؤيدوهم من الحكومة الإندونيسية. وليس ما حدث بالفعل، والذي اتخذ صورة رد فعل مضاد للتصويت في صالح الاستقلال، سوى تنفيذ منهجي لـ "سياسة الأرض المحروقة" في تيمور الشرقية، بتوجيه من القوات المسلحة الإندونيسية.

٢ - ولا يمكن إجراء تقييم مفصل للحالة في تيمور الشرقية في الوقت الراهن. فلقد حددت إقامة بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية تماما في مجمع المقر، وعجزت عن إجراء أية مراقبة مباشرة في ديلي، ناهيكم عن بقية الإقليم، باستثناء اضطلاعها ببعض المهام الأساسية. ونحن نتلقى العديد من الإفادات غير المؤكدة عن وقوع وفيات وأعمال وحشية، ثبت، ولله الحمد، أن بعضها لا أساس له من الصحة. وتأتي الاستنتاجات التالية من تقييمنا الحذر لمجموعة متنوعة من مصادر المعلومات.

الدمار الواسع النطاق:

٣ - يبدو وكأن كل بيت أو مبنى تقريبا في ديلي قد نهبت محتوياته نهبا منظما، وأن نسبة كبيرة من البيوت والمباني قد أحرقت. وتم إتلاف الحي المركزي للأعمال التجارية بالكامل. وشوهد جنود الميليشيات والقوات المسلحة الإندونيسية خلال الأيام القليلة الماضية وهم يحملون الشاحنات بمعدات ولوازم سلبت من هذه المنازل، ويقال إن رصيف الميناء في كوبانغ، تيمور الغربية، أصبح يعج بالأجهزة المنزلية المعروضة للبيع. ونحن على يقين من أن هناك حالات مشابهة في مناطق أخرى مثل أيلو وإرميرا وماليانا.

التشريد القسري:

٤ - وردت بالمثل إفادات من جميع أنحاء الجزء الغربي من تيمور الشرقية عن تشريد أعداد غفيرة من السكان تشريدا قسريا ونقلهم إلى مخيمات اللاجئين في تيمور الغربية. وقد سبق أن أعلن الجنرال ويرانتو رسميا في أواخر آب/أغسطس عن إعداد هذه المخيمات، بزعم استقبالها لجموع السكان الذين قد يرحلون عن تيمور الشرقية بمحض إرادتهم عقب انتهاء عملية التصويت. ويبدو الآن أن ثمة جهود تبذل لتفرقة هؤلاء السكان بصفة نهائية عبر إندونيسيا كلها. غير أن البلاء لا ينتهي بمجرد تشريدهم. فلدينا تقارير مدعمة ويعتد بها تفيد بأن الميليشيات والقوات المسلحة الإندونيسية تقوم في الوقت الراهن بتمشيط مخيمات اللاجئين ومعها قوائم بالأسماء، بحثا عن طلاب ومثقفين وعناصر نشطة، ثم تقصيهم عنها.

٥ - وأصبح جميع سكان ديلي المدنيين ما بين هارب إلى الجبال ومرغم على الانتقال إلى خارج تيمور الشرقية. وتفيد تقارير غير مؤكدة بأن عملية فرز قد جرت قبل المغادرة، وأن مجموعات كبيرة قد اختفت. وتلقينا شهادات يعتد بها أدلى بها شهود عيان تفيد بأن السكان كانوا يخضعون للفحص والاستجواب بعناية خلال مرورهم، وأن بعض الأفراد قتلوا وألقي بهم خارج الحدود. ويقال إنه يوجد في كابونغ عشرات الآلاف من المشردين داخليا، وإن عددا كبيرا من ميليشيات تيمور الشرقية تجوب الشوارع تبث الرعب في قلوب السكان المحليين، ولا سيما المشردين داخليا من تيمور الشرقية.

٦ - ونرى أن الغرض من هذا الحجم الكبير من إعادة التوطين القسري خارج تيمور الشرقية هو الإيحاء بوجود نطاق واسع من عدم الرضا عن التصويت، وحالة من الحرب المدنية، واستبعاد مجموعات كبيرة من السكان الخاضعين للسيطرة الإندونيسية من الاهتمام الدولي المسلط على المنطقة. غير أنه لا يمكن الدفع بأن هذه ليست المراحل الأولى لحملة إبادة جماعية لإنهاء مشكلة تيمور الشرقية بالقوة.

الإعدام الانتقائي للطلاب والمثقفين والعناصر النشطة:

٧ - بالإضافة إلى أعمال القتل المذكورة كجزء من برنامج إعادة التوطين، هناك العديد من الإفادات بوقوع وفيات في تيمور الشرقية. ويُخشى بصفة خاصة أن يكون العديد من العناصر النشطة المؤيدة للاستقلال وغيرها من قادة المجتمع، بمن فيهم رجال الدين، قد قتلوا انتقاما منهم لتأييدهم الحقيقي أو الضمني لخيار الاستقلال. وهناك أيضا ما يفيد بأن عمليات قتل جماعية قد ارتكبت في مواقع مختلفة، بما فيها ديلي ومخيم المشردين داخليا في الكنيسة في سواي.

٨ - ومن الواضح أن هذه الجرائم ضد الإنسانية هي جزء من "سياسة الأرض المحروقة". وإن في تحويل تيمور الشرقية إلى أطلال، إلى جانب تلقين سكان تيمور الشرقية درسا ووأد فرصتهم في الانتقال الناجح إلى الاستقلال، تحذيرا موجها إلى المناطق الأخرى المحتمل قيامها بالانفصال في إندونيسيا. لكن الأسوأ ربما يكون في الطريق. إذ لا يزال سكان كثيرون معرضين للجوع والاعتداء. ولا تزال الميليشيات المؤيدة للاستقلال، على حد علمنا، متمركزة في مناطق معينة، ويتمركز الزعماء السياسيون في داري، قريبا جدا من ديلي. وأصبح نقص الغذاء والماء خطيرا، ولا يمكننا أن نعلن أن ارتكاب عمليات عسكرية إضافية ضد هؤلاء السكان أمر غير وارد.

٩ - ولم يرتكب هذا الدمار مدنيون محبطون أو غير آمنين. فهذه هي الأكذوبة التي تسعى السلطات الإندونيسية إلى ترويجها. والدليل على وجود صلة مباشرة بين الميليشيات والقوات المسلحة أمر لا مجال للشك فيه، وقد وثقته البعثة توثيقا شديدا على مر الأشهر الأربعة الأخيرة. لكن مدى الدمار الذي لحق في الأسبوع الماضي بتيمور الشرقية وشدته يبرهنان على وجود مستوى جديد من المشاركة المعلنة من القوات المسلحة في تنفيذ عملية كانت في الماضي مستترة. وقد أضفيت الشرعية الآن على هذا الدور العسكري المعلن من خلال فرض الأحكام العرفية.

- - - - -